اذ قال والملحوظ فيما نورده من الانواع عموم انواع علوم الحديث لا خصوص
التقسيم الذي قرعنا الآن سمعه من اقسامه وفيه ثلاثة اقوال بينها بقوله
المسند بفتح النون اسم مفعول هو الحديث **المرفوع** الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم قولا او فعلا الى آخر ما تقدم حال كونه **ذا اتصال**
في اسناده فلا يدخل فيه الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس وهذا هو
المنقول عن قوم من اهل الحديث كالحاكم وغيره وهو الاصح الذي جزم
به في النخبة قال الحاكم من شرطه ان لا يكون في اسناده اخبرت عن فلان
والا حدثت عنه والا بلغني عنه ولا اظنه مرفوعا ولا رفعه فلان **وقيل**
اي وقال الحافظ ابو عمر بن عبد البر ان المسند **اول** اي مرفوع اليه صلى
الله تعالى عليه وسلم خاصة كان متصلا كمالك عن نافع عن ابن
عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم او
منقطعا كمالك عن الزهري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
عنه صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا مسنده اليه وهو منقطع
اذ الزهري لم يسمع من ابن عباس قال المصنف وعلى هذا يستوي
المسند والمرفوع وقال الحافظ ابن حجر يلزم عليه ان يصدق على المرسل
والمعضل والمنقطع اذا كان مرفوعا ولا قائل به **وقيل** اي وقال
الخطيب البغدادي وتبعه ابن الصباغ ان المسند هو **العالي** اي
المتصل سنده من راويه الى منتهاه فدخل المرفوع والموقوف والمقطوع
قال ابن الصلاح واكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عنه صلى الله تعالى
عليه وسلم دون غيره قال المصنف والمراد باتصال السند ولو
ظاهرا فدخل ما فيه انقطاع خفي كعنعنة المدلس والمعاصر الذي
لم يثبت لقيه لاطباق من خرج المسانيد على ذلك وعلى كل من
الاقوال أفتقسيم المسند الى صحيح وحسن وضعيف والله اعلم
المرفوع اي هذا مبحثه وما يتعلق به
وهو النوع الخامس على ما مر آنفا في المسند **وما يضاف** من قول او فعل
او تقرير

او تقرير او غيرها **للنبي** صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة **هو المرفوع**
اي المسمى به **ولو** كان الرفع **من تابع** ومن بعده **او** اي وما يضاف
لصاحب قولا او فعلا او نحوهما يسمى **وقفا** اي موقوفا **له او** اي
المحدثون وهو النوع السادس **سواء الموصول** سندا **والمقطوع** بسقوط
الصحابي من سنده او غيره **فذين** اي المرفوع والموقوف قيد دخل في الاول
المتصل والمنقطع والمرسل ونحوها فهو والمسند سواء في بعض الاقوال
السابقة وفي الثاني المتصل والمنقطع واما قول الخطيب ان المرفوع ما
اخبر فيه الصحابي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم او فعله فالظاهر كما
قاله الحافظ ابن حجر انه لم يشترط ذلك وانما كلامه خرج مخرج
الغالب لان غالب ما يضاف اليه صلى الله تعالى عليه وسلم انما يضيفه
الصحابي **وجعل الرفع** اي المرفوع **للموصل فقط** اي تبع عبد الله ابن الصلاح
من جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل اي حيث يقولون رفعه
فلان وارسله فلان فقد عنى بالمرفوع المتصل قال في التقريب وعنه
فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالاثر والمرفوع بالخبر وعند المحدثين
كل هذه اسمى اثرا اي لاشعاره بما اخذ وهو ما اثرت الحديث روته **وما**
يضف من قول او فعل او نحوهما **لتابع** كبير او صغير ومن بعده فهو
مقطوع يجمع على مقاطع ومقاطيع وهو غير المنقطع الآتي فقال ابن
الصلاح وجدت التعبير عنه في كلام الشافعي والطبراني وغيرهما اي
كالحميدي والدارقطني قال المصنف الا ان الشافعي استعمل ذلك قبل استقرار
الاصطلاح كما قال في المنقطع بعض الاحاديث حسن وهو على شرط
الشيخين واما البردعي فجعل المنقطع هو قول التابعي عكس ما تقدم
وان شئت قلت ان ما اضيف للتابعي **هو الوقف** اي الموقوف **انه قيد**
كان تقول موقوف على ابن المسيب مثلا فان ذلك **مسموع** عن المحدثين عما
ابن الصلاح وقد يستعمل اي الموقوف مقيدا في غير الصحابي فيقال حدث كذا
وكذا اوقفه فلان على عطاء او على طاوس ونحوهما انتهى ما مطلقا
فالالباس ثم بين ما حكمه حكم المرفوع فقال **ويعط حكم الرفع** اي

للنبي المرفوع لو

من تابع او صاحب وقفا له او

سواء الموصول والمقطوع في

دين وجعل الرفع للموصل فقي

وما يضاف لتابع مقطوع

والوقف ان قيدته مسموع

وليعط حكم الرفع

المسند المرفوع ذا اتصال

وقيل اول وقيل العالي

المرفوع

وما يضاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)